

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
يوجه خطاباً إلى المؤتمر الخامس للمدن العربية(1)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد الأمين العام

أصحاب السعادة الوزراء والسفراء العرب

حضرات الضيوف الكرام

إن ابتهاج مملكتنا لعظيم بانعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية فوق أرض هذا الجناح الغربي من وطننا العربي الكبير، وان بلادنا وهي تحتضن هذا اللقاء الهام بين المسؤولين عن تدبير شؤون بلدياتنا العربية لتقصد فيما تقصد إليه من غايات وأهداف إلى توطيد أواصر المحبة والاخاء، وتمتين روابط التعاون والتآزر في سائر المجالات، وتبادل الخبرات بين أولئك الذين وقع عليهم الاختيار للسهر على شؤون المدن وراحة سكانها، وتوفير المزيد من الخدمات للمواطنين لضمان العيش الرغيد والغد الأفضل لهم ولأبنائهم وللأجيال القادمة.

وهذه في الواقع بعض الأهداف النبيلة التي من أجلها تأسست منظمة المدن العربية، وتسعى جادة منذ عشر سنوات لبلوغها وتحقيقها بعون الله تعالى وتوفيقه الجميل.

وإننا لنسجل بكامل الارتياح أن مؤتمركم هذا سيناقش مشكل الهجرة من الأرياف إلى المدن وطرق علاجه، وهذا الموضوع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لتنمية حواضرنا وبوادينا ويعتبر إحدى مشاكل الساعة في العالم كله، وإننا لواثقون من أن التوصيات والقرارات التي ستتخذونها في هذا المجال بالذات سيكون لها أثرها الطيب المحمود وأنها ستساعد لا محالة حكومات عالمنا العربي ومجالسنا المحلية على التغلب على هذا المشكل وإيجاد الحلول الناجعة له إن شاء الله تعالى.

حقا، لقد تميزت الخمسون سنة الأخيرة من بين ما تميزت به إحداث عدد متزايد من المدن والمراكز في جميع أقطار العالم وبالأخص في الدول السائرة في طريق النمو، فتولدت عن هذه المستوطنات البشرية الحديثة العهد، حاجيات جديدة تضخم وتعظم حسب أهمية كل مدينة وكل مركز، الأمر الذي جعل المسؤولين في كل بلد وعلى مختلف المستويات يفكرون دوما في الحلول الناجعة والطرق السريعة من أجل توفير الخدمات الضرورية من تجهيزات أساسية ووقاية وعلاج وتعليم وتشغيل ومواصلات وترفيه لجميع سكانها.

وفي نفس المدة التي قارنت التطور الصناعي الحديث سجلت مدننا كذلك انفجاراً ديمغرافياً هائلا، ناتجاً عن سببين اثنين يكمن الأول في ظاهرة طبيعية كانت نتيجة تقدم الوسائل الوقائية والطبية وتطورها وتحسينها وتجلت في توافر المواليد والتقليل من الوفيات، بينما يتجلى الثاني في ظاهرة وليدة عصر التصنيع الحديث، ألا وهي الهجرة من البوادي إلى المدن التي كانت لها عواقب وانعكاسات متباينة على تطور وتنمية مدننا، فمنها الحميدة ومنها الوخيمة، وأمام هذه الظاهرة أصبح لزاما على كل الحكومات أن تعيرها كامل اهتمامها حتى لا تزداد تعقيداً ويصعب حلها مستقبلا، وان ما نتطلع إليه من غايات في هذا المجال ونتوخاه من مقاصد رهين بتبادل التجارب والخبرات بين الذين اختارتهم حكوماتهم أو انتدبهم مواطنوهم لتدبير شؤون حواضرنا وقرانا والسهر على مصالح سكانها.



والمملكة المغربية، التي عاشت هي الأخرى أبعاد هاتين الظاهرتين أبت — خصوصا بعد استرجاعها لاستقلالها وسيادتها — الا أن تعمل على تعزيز سياسة اللامركزية الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وهذه اللامركزية هي المبدأ الذي كان أساس الحكم المحلي بالبلاد منذ أجيال وقرون، فتمت إعادة النظر في التشريعات والتنظيمات الخاصة بالجماعات المحلية وأعطيت صلاحية تدبير الشؤون المحلية إلى مجالس منتخبة خول لها حق التداول والتقدير عوض المجالس الاستشارية التي كان أعضاؤها معينين من طرف السلطة المركزية من قبل.

فكان من جملة ما بادرت إليه حكومتنا غداة الاستقلال تنفيذاً للسياسة الرشيدة التي خطها آنذاك والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، إصدار سلسلة من القوانين والأنظمة تتعلق بانتخابات المجالس الجماعية، والتقسيم الاداري للمملكة، وتنظيم الجماعات التي توجت بأول انتخابات عامة عرفتها بلادنا في سنة 1960 لاختيار ممثلي سكان الحواضر والبوادي في حظيرة المجالس الجماعية.

وبعد تجربة دامت ما يربو على خمسة عشر سنة، كانت نتائجها جد سارة والحمد لله، قررنا توسيع اختصاصات المجالس الجماعية وتعزيز نفوذ رؤسائها، إيماناً منا بأن الجماعة تكون الخلية الأساسية لكل نظام ديمقرطي سليم، والمدرسة الأولى لتكوين نخبة جديدة من المواطنين وتدريبهم تدريبا صحيحا على ممارسة الشؤون العمومية.

وأملنا أن نكون قد أضفنا بانعقاد مؤتمركم هذا فوق أرض مملكتنا، فرصة أخرى لتمتين روابط المحبة والتعاون بين أقطارنا ومدننا وجعلها أكثر وأقوى استحكاماً.

وإن من دواعي سرورنا واغتباطنا أن نهنيء جميع الذين ساهموا في اعداد هذا اللقاء الأخوي الهام ونرحب بوفود الأقطار الشقيقة ومندوبي مدنها أصدق ترحيب.

وختاماً، أسأل الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بالنجاح، إنه ولي التيسير التوفيق، والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

الاثنين 18 جمادى الثانية 1397 — 6 يونيو 1977

(1) تلا هذا الخطاب الملكي وزيرالدولة في الداخلية الدكتور محمد بن هيمة في المؤتمر المنعقد في الرباط.